تعليقات أبي علي الصّدفي

على

نسخته المخطوطة من الجامع الصحيح

الدكتور/ محمد بن زين العابدين رستم
كلية الآداب
جامعة القاضي عياض
بني ملال - المغرب

لأهل الحديث عنايةٌ عظيمة خاصّة بأصول الكتب التي تَحَمّلوها عن مؤلّفيها؛ أو رووها عمّن نقلها بالسند المتّصل إلى مُصنّفيها؛ ولقد ظهرت هذه العناية واضحةً بيّنة فيما قد وُجد مُدَوَّنًا في أوائل بعض أصول الكتب التي وصلت إلينا؛ من إثبات ما يُفيد مقابلة الأصل بأصلٍ آخر أقدم منه؛ أو قد سُمع على المؤلف؛ وأنّه كَتَبَ بخطّه بذلك؛ أوْ ما قد يُفيد تاريخ نَسْخ الأصل؛ ومكان ذلك؛ أوْ ذِكْر القَدر الفائت من كلام أصل المؤلف الذي استدركه صاحبُ الفَرْع من نُسخةٍ أخرى؛ أو بيانٍ لأسماء الحاضرين في أثناء الإملاء؛ أوْ إثباتٍ لفوائد متعلّقة باختلاف الرِّوايات الواردة في أصل المؤلّف؛ أوْ شَرحٍ لِمُشكل؛ أو بيانٍ لأمرٍ مُبهم؛ أو غير ذلك.

ومن الأصول العتيقة التي وصلت إلينا؛ الأصلُ النفيس من صحيح البخاري؛ بخطّ فخر الأندلس ورَيْحانَتها الحافظ أبي علي الصدفي؛ وتُعنى هذه الدراسة بالتعريف بصاحب الأصل؛ وبيان قيمة ما قد كَتَبَ بخطّه الرائق الجميل؛ كما أنّها تُعنى بالكلام على ما قَدْ وُجد مُدَوّنًا من تعليقات أبي علي الصدفي على نُسخته المخطوطة من الجامع الصحيح.

١ - تعريف مختصر بأبي علي الصدفي:

هو الحافظ أبو علي الحُسين بن محمد بن فيُّره[١] بن حيون[٢] الصّدَفي[٣] السرقسطي: المعروف بابن سُكرة[٤]: مولده بسرقسطة في نحو سنة ٤٥٤هـ[٥]؛ وقرأ بها القرآن الكريم على أبي الحسن ابن محمد صاحب أبي عمرو الدّاني[٦]، ثمّ سمع بالمرية وبلنسية من طائفة من أهل العلم منهم:

١ - أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي[٧].

٢ - أبو العبّاس أحمد بن عمر بن أنس العذري[٨].

ثمَّ رحل إلى المشرق سنة ٤٨١هـ[٩]، فلقي بقايا شيوخ إفريقية بالمهدية[١٠]، وكتب بالإسكندرية ومصر عن جماعة[١١]، ثمَّ حجّ من عامه الذي رَحَلَ فيه، فلقي بمكّة أبا عبدالله الحسين بن علي الطّبري[١٢]، وأبا بكر الطرطوشي[١٣]، وغيرهما[١٤]، ثمَّ أمعن أبو علي الصدفي في الرحلة؛ فدخل العراق، فسمع بالبصرة وواسط وبغداد[١٥]، ثمَّ دخل دمشق فسمع بها من طائفة من أهل العلم[١٦].

ثمَّ قَفَل راجعًا إلى بلده، فدخل الأندلس سنة ٤٩٠هـ[١٧]، حيث قصد مُرسية فاستوطنها، وأقبل هناك على نشر العلم وبثّه[١٨].

ولقد تولّى أبو علي الصدفي القضاء بمُرسية سنة ٥٠٥هـ، قال القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ): «فَحُمِدت سيرته، واشتدت في الحقّ شكيمته إلى أن استعفى، فلم يُعْفَ، فاختفى وغيَّبَ وَجهَهُ مدّة شُهور إلى أنْ أُعفي سنة ثمان وخمسمائة»[١٩].

ولقد أثنى أهلُ العلم من كُتّاب السِّير والتراجم على أبي علي الصدفي، فذكروا مِنْ علمه وفَضْلِه، يقول القاضي عياض: «.. وكان عارفًا بالحديث، قائمًا به، حافظًا لأسماء الرجال، عارفًا بقَوِيّهم من ضَعيفهم، ذا دين متين، وخُلق حسن وصيانة، من أجَلّ مَنْ لقيناه»[٢٠].

وقال الضبّي (ت ٤٦٩هـ): «إمام محدث، زاهد، كثير الرواية... ولم يكن بشرق الأندلس في وقته مثله، في تقييد الحديث وضبطه، والعلوّ في روايته، مع دينه وفضله، وورعه وزهده»[٢١].

وقال ابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ): «وكان عالمًا بالحديث وطرقه، عارفًا بعلله وأسماء رجاله ونَقَلَته، بَصيرًا بالمعدَّلين منهم والمُجَرَّحين. وكان حسن الخطّ، جيّد الضبط، وكتب بخطّه علمًا كثيرًا وقَيَّدَه، وكان حافظًا لمصنّفات الحديث، قائمًا عليها، ذاكرًا لمتونها وأسانيدها ورُواتها...»[٢٢].

توفي أبو علي الصدفي شهيدًا، في وقعة كتندة[٢٣] سنة ٥١٤هـ[٢٤].

٢ - عناية أبي علي الصدفي بالجامع الصحيح

لم تكن عناية أبي علي الصدفي بالجامع الصحيح إلاّ جزءًا من عنايته بسائر كتب الإمام البخاري، فمِمَّا رَوَاه منها:

١ - التاريخ الكبير: ذلك أنّه يرويه بسنده عن أبي الحسن محمد بن سهل المقرىء عن البخاري[٢٥].

٢ - كتاب الضعفاء[٢٦].

وتظهر عناية أبي علي الصدفي بصحيح البخاري في الآتي:

أ - حرصه على سَمَاعه بالسَّنَد المتصل إلى جامعه: إذ يرويه عن القاضي أبي الوليد الباجي، عن أبي ذر الحافظ عن شيوخه الثلاثة فيه: أبي محمد السرخسي، وأبي إسحاق المستملي، وأبي الهيثم الكشميهني، عن الفربري عن البخاري[٢٧].

ب - عنايتُه بحفظ ما اشتمل عليه البخاري من أحاديث وأسانيد، وصرفه هِمَّتَهُ إلى وعي ذلك وعيًا تامًّا. يقول ابن فرحون (ت ٧٩٩هـ): «قال القاضي عياض: قال القاضي أبو علي ابن سُكَّرة لبعض الفقهاء: خذ الصَّحيحَ، فاذكر أيّ متن أردتَ، أذكر لك سنده، أو أي سند أردت، أذكر لك مَتْنه»[٢٨].

ت - إقباله على كَتْبِ الجامع الصحيح، بخطٍّ مُجَوَّد حسن، مع الإتقان الزّائد، والضبط الجيّد،

يقول ابنُ بشكوال مُنَوِّهًا بذلك: «وكان حسن الخطّ، جيّد الضبط، وكتب بخطّه علمًا كثيرًا، وقيّده، وكان حافظًا لمصنّفات الحديث، قائمًا عليها، ذاكرًا لمتونها وأسانيدها ورُواتها، وكتب منها صحيح البخاري في سِفْر»[٢٩].

ج - حِرْصُه على الإفادة، وجُلوسه لِتَسْميع الجامع الصحيح: فلقد وصف القاضي عياض، صنيع الصَّدفي لمَّا دخل إلى الأندلس قافلاً من المشرق، فقال: «وَوَصَل الأندلس، فَرَحَلَ النّاسُ إليه، وكَثُر الآخذون عنه... واستوطن مرسية، وسمع منه النّاس كثيرًا، وسمع منه مَنْ هو في عِداد شيوخه، ومِمَّن سَمِعَ هو منه قبل»[٣٠].

فَمِمَّنْ سمع الجامع الصحيح على أبي علي الصدفي: أحمد بن محمد بن سعود، أبو جعفر[٣١]، وأحمد بن عبد الرحمن التجيبي[٣٢]، وابراهيم بن أحمد الدّاني[٣٣]، واسماعيل بن أحمد الأسلمي المعروف بابن مهرة[٣٤]، وحسين بن محمد الأنصاري المُقرىء[٣٥]، ومحمد بن الحسن الأموي المعروف بابن برنُجال[٣٦]، والقاضي عياض[٣٧]، وطائفة غير هؤلاء»[٣٨].

٣ - النسخة الصدفية من الجامع الصحيح:

لقد أومأنا آنفًا إلى أنَّ أبا علي الصدفي كتب بخطّه الرائق المليح نسخة من صحيح البخاري في سِفْر، فما مصير هذا السِّفر الجليل؟ وأين ذهب هذا الأثر النفيس؟ وهل ضاع في جملة ما قد ضاع من تراث الأندلس التّليد؟

وفي الحقّ، لقد جَدَّ علماؤنا في البحث عن هذا الأثر الأندلسي العظيم، حتى وقفوا على خَبَره، وكشفوا عن حقيقة أمره وجوهره، وكان الحافظ محمد بن عبد السلام النّاصري الدّرعي (ت١٢٣٩هـ) من أوائل الواقفين عليه: إذ يقول في أثناء كلام له عمّن لقيه بطرابلس في رحلته الصغرى: «... وممّن بقي بقيد الحياة ممّن كنتُ اجتمعت به في الرحلة الأولى الشابّ الأرضي الدّين الخيّر أبو العبّاس أحمد أبو الطبل... ومن الكنوز التي وقفتُ عليها بيد أبي الطبل المذكور نسخة من صحيح الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، في مجلد، بخط الحافظ أبي علي الصدفي، شيخ القاضي عياض، قال اشتراها بثمنٍ بخسٍ... وراودته على بيعها، عازمًا على إعطائه مئة دينار ذَهَبًا فيها، فامتنع»[٣٩].

ويصف ابن عبد السلام النّاصري نسخة الصدفي، فيقول: «وقد كانت تداوَلتها الأيدي بالأندلس ومصر في سالف القرون، وعليها من سَمَاعات العلماء: عياض فَمَنْ دُونَه إلى الحافظ ابن حجر... وكتب عليها الحافظ السّخاوي ما نصُّه: «هي الأصل الذي يُعتمد عليه، ويرجع عند الاختلاف إليه، ولقد اعتمد عليها شيخنا الحافظ أبو الفضل بن حجر، حالة شرحه للجامع الذي سمّاه فتح الباري، وعليها أيضًا ما نصُّه لكاتبه ابن العطّار في الشيخ الإمام الحافظ أبي علي حسين بن محمد بن عيسى الصدفي كاتب هذا البخاري:

قد دامَ بالصّدفي العلمُ منتشرًا
وَجَلَّ قدرُ عياض الطاهر السّلَف

ولا عجبٌ ما إذا أبْدى لنا دُرَرًا
ما الدُّرُّ، مظهرُه، إلاّ من الصّدف

وقلتُ[٤٠] أيضًا في سيّدنا ومولانا قاضي القضاة بُرهان الدين بن جماعة الكناني الشافعي... وقد

حَمَلْتُ لَهُ هذه النسخة لمجلسه بالصّالحية في العشر الأول، من رجب الفرد سنة اثنتين وثمان مئة، فنظر فيها وقال: لَو كُتبت واضحة بخطٍّ حسن، وقُوبلت على هذه لكانت أحسن، فإنَّ كاتبها رجلٌ جليلُ القَدْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

رأى البخاريَّ بخطّ الحافظ الصَدفي

قاضي القضاة إمام النبل والسَلف

جمالُ واسطةِ العِقد الثمين، لَهُ

ولا عجيبٌ بميل الدرّ للصدف[11]

ولقد تحدّث ابنُ عبد السلام النّاصري أيضًا عن أصل الصدفي في كتابه: (المزايا فيما حَدَث من البدع بأمّ الزوايا) فَوَصَفَهُ بأنّه: «في جزءٍ واحد، مَدْموج لا نَقْط به أصْلاً، على عادة الصَدفي. وبعض الكُتّاب، إلاّ أنَّ بالهامش فيه كثرة اختلاف الروايات، والرمز عليها. وفي آخره سماع عياض وغيره من الشيخ بخطّه. وفي أوّله كتابة ابن جماعة الكناني، والحافظ الدمياطي، وابن العطّار. والسّخاوي قائلاً: هذا الأصلُ هو الذي ظفر به شيخنا ابن حجر العسقلاني، وبنى عليه شرحه «الفتح»، واعتمد عليه: لأنّه طيفَ به مشارق الأرض ومغاربها الحرمين ومصر والشام والعراق والمغرب، فكان الأولى بالاعتماد...»[12].

وممّن وقف على النسخة الصدفية أبو العبّاس أحمد بن محمد بن الشيخ أبي محمد عبدالقادر الفاسي، حيث وصفها في رحلته الحجازية فقال: «وقفتُ بمحروسة طرابلس - صانها الله تعالى - على نسخة من البخاري في سِفْرٍ واحد، في نحوٍ من ست عشرة كُرّاسة: وفي كلّ ورقة خمسون سطرًا من كلّ جهة. وكلّها مكتوبة بالسّواد لا حمرة بها أصلاً. وهي مبتدأة بما نصُّه: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلّى الله على سيّدنا محمد نبيّه، كيف كان بَدْءُ الوحي إلى رسول الله ﷺ. وعند تمام كلّ حديث صورة ا هـ، ولا نَقْط بها إلاّ ما قَلّ، وبآخرها عند التّمام ما صورتُه: آخر الجامع الصحيح الذي صنّفه أبو عبدالله البخاري رحمه الله، والحمد لله على ما منَّ به، وإيّاهُ أسْألُ أنْ ينفع به، وكَتَبَهُ حسين ابن محمد الصدفي، من نسخةٍ بخط محمد بن علي ابن محمود، مقروءة على أبي ذر رحمه الله، وعليها خطّه، وكان الفراغ من نسخه يوم الجمعة ٢١ محرّم عام ثمانية وخمس مئة، والحمد لله كثيرًا كما هُوَ أهلُه وصلواته على محمد نبيّه ورسوله ﷺ كثيرًا، وعلى ظهرها: كتاب الجامع الصحيح من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيّامه، تصنيف أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواية أبي عبدالله محمد بن يوسف الفربري، عنه رحمه الله، لحُسين بن محمد الصدفي، أوقفني على هذه النسخة المباركة مُحيِيُنا الفقيه الناسك، ذو الأخلاق الحسنة سيدي الحاج أحمد بوطبل، وذكر لي حفظه الله - أنّه اشتراها من إسطنبول، وحيث اشتراها اجتمع علماؤها وقالوا له: أخْليتَ إسطنبول... وعليها إجازة الصدفي للقاضي عياض في جملة الفقهاء بسماعهم له في المسجد الجامع بمرسية، وعلى ظهرها أيضًا: هذه النسخة جميعها بخط الإمام أبي علي الحسين بن محمد الصدفي، شيخ القاضي عياض، وهي أصل سَمَاع القاضي عليه، كما ترى في الطبقة المقابلة لهذه، وهي الأصل الذي يُعتمد عليه، ويُرجع عند الاختلاف إليه، ولقد اعتمد عليها شيخنا الحافظ أبو الفضل ابن حجر، حَالَةَ شرحه للجامع الذي سَمّاهُ «فتح الباري»[13].

وإنّما أمعنتُ في ذكر هذه النّقول - على طولها - لأنّها توقفنا على معلوماتٍ مهمّة تتعلق بنسخة

صحيح البخاري التي نسخها أبو علي الصدفي بخطّه، فمن ذلك:

١ - بيانٌ للأصل الذي اعتمده الصدفي، في كتابة نسخته؛ إذ هو بخط محمد بن علي بن محمود، مقروء على الحافظ أبي ذر المتوفى سنة ٤٣٥هـ، وعليه خَطُّه بذلك.

٢ - بيانٌ لتاريخ الفراغ من كتابة النسخة الصدفية؛ إذ كان تمامُ النسخ سنة ٥٠٨هـ، وذلك قبل وفاة أبي علي الصدفي بستة أعوام، ويُستفاد من ذلك أنَّ الصدفي كتب نسخته، بعد أنْ عاد من المشرق بأعوام عديدة، ثمَّ جلس لإسماع الجامع الصحيح بالمسجد الجامع بمرسيّة مرّاتٍ كثيرة، ولا شكَّ أنَّ ما قد يَنْسَخُهُ المرء بأخرةٍ على كبر في السنّ، بعد الاطّلاع الواسع، والمعرفة التامّة، أجَلُّ وأرفع ممّا قد يَنْسخه في أوّليَّتِهِ.

٣ - حصول العلم بحالِ مخطوط أبي علي الصدفي؛ إذْ هو في سِفرٍ واحد كما قال ابن بشكوال[١١]، في نحو ستّ عشرة كرّاسة، وفي كلّ ورقة خمسون سطرًا من كلّ ناحية، بخطٍ مدموج غير منقوط، ولقد كُتب هذا الأصل بالسّواد، ولا حُمرة به أصْلاً، وجرى أبو علي الصدفي فيه على فَصْل كلِّ حديثٍ عن آخر بقوله: اهـ. دلالةٌ منه على نهاية ألفاظ الحديث، كما جرى فيه على إثبات التعليقات في الحاشية.

٤ - بيان لنفاسة هذا الأصل، وتنويهٌ بجلالته؛ إذ فيه سماعاتٌ جملةٍ من أكابر أهل العلم، كالقاضي عياض، وابن جماعة الكناني، والحافظ الدمياطي، وابن العطّار، والسّخاوي. كما أنَّ فيه إفادةً من السّخاوي، بأنَّ شيخه الحافظ ابن حجر وقفَ على أصل أبي علي الصدفي، واعتمد عليه حالةَ شرحه للجامع الصحيح، ثقةً منه بأنَّ أنظارَ أهلِ العلم في المشرق والمغرب قد توالت عليه تصحيحًا وتنقيحًا.

٥ - حصول العلم بانتقال النسخة الصدفية، من الأندلس إلى إسطنبول، ومن هناك إلى طرابلس بليبيا، ويرجِّح الدكتور عبد الهادي التازي أن تكون النسخة الصدفية قد وصلت إلى المغرب، وإلى فاس بالذات، وهناك قضتْ ردحًا من الزمان قبل أن تنتقل إلى إسطنبول. ويعزو الدكتور - سلَّمه الله - وجه انتقالها من الأندلس إلى فاس إلى أحد أمرين: الأول: انتقال النسخة من الأندلس إلى فاس بوساطة سِفَارةٍ بين ملوك المغرب، وحُكَّام إسبانيا. الثاني: انتقال النّسخة من الأندلس إلى فاس عن طريق بعض ذُرِّية الحافظ أبي علي الصّدفي[١٢].

«ومن فاس انتقلت - المخطوطة - إلى إسطانبول عن طريق وِفادة علمية، أو سفارة سياسية؛ فقد كان هناك جسرٌ يربط بين المغرب وبين الآستانة، وبخاصّةٍ أيّام السَّعديين»[١٣].

ولقد انقطع خبرُ النّسخة الصّدفية من سنة ١٢١١هـ حتى جاءت العلاّمةَ عبدالحي الكتّاني بُشرى عظيمة، بوجودها بمكتبة أحمد الشريف بن محمد الشريف السنوسي بليبيا، وذلك في نصّ رسالةٍ بعث بها الشريف المذكور إلى الكتّاني يقول فيها: «نُسخة البخاري التي بخط الصدفي عندي، في الكتب التي بجغبوب يحفظها الله»[١٤].

وفي سنة ١٣٨٤هـ زار الدكتور عبدالهادي التازي مكتبة الجغبوب، للبحث عن أصل الصدفي، بيدَ أنّه لم يقف عليه فيها، ووقف على ما يُفيد أنَّ

الشيخ الفاضل ابن عاشور قد استعار الأصل المذكور من مكتبة الأوقاف ببنغازي وحَمَلَهُ معه إلى تونس[48].

ولقد بعثَ في طَلَبها الملكُ الإدريسي ابن المهدي، فَجيء بها من تونس إلى طرابلس[49]، حيث بقيت هناك إلى اليوم[50].

٤ - تعليقات الصدفي على نسخته من الجامع الصحيح

لمّا كان أصل أبي علي الصّدفي غير مطبوع إلى يومنا هذا، صَحَّ منّي العزم على المرور على «فتح الباري» للحافظ ابن حجر، والتقاط كلّ ما قَدَرْتُ عليه من نُقول ابن حجر التي استفادها من تعليقات الصّدفي على نُسخته من الجامع الصحيح، ولقد وقفتُ من ذلك على أربعة عشر موضعًا، أنا ذاكرها هنا على النحو الآتي:

١ - رتَّبْتُ المواضع المستخرجة على الكتب والأبواب وِفْقَ ترتيب الجامع الصحيح.

٢ - بادرتُ إلى ترقيم الكتب والأبواب، التي وردت فيها النّقول عن الصدفي، وتابعتُ في ذلك ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، في الطبعة التي أشرف عليها الشيخ عبدالعزيز بن باز من «فتح الباري».

٣ - ابتدأت النصّ المنقول بقولي: «قال ابن حجر». ثمّ أتبعتُ ذلك بِذِكْرِ مناسبة النصّ وسياقه.

٤ - خرّجتُ النصّ المنقول، وعَزَوْتُ ما قَدْ وَرَدَ فيه من حديث إلى موضعه من الصّحيح.

٥ - ذكرتُ ما قَدْ علّق به الحافظ ابن حجر على نقول الصّدفي.

وهذا أوانُ الشّروع في المقصود بمشيئة الواحد المعبود.

١٣ - كتاب العيدين.

٢٤ - باب من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد.

١ - قال ابن حجر في شرح قول البخاري: «تابَعَه يونس بن محمد عن فُليح، وحديث جابر أصَحُّ»[51]: «كذا عند جمهور رُواة البخاري من طريق الفربري، وهو مشكلٌ: لأنَّ قوله: «أصحّ» يُبَاينُ قوله: «تابعه»، إذْ لو تَابَعَهُ لَسَاوَاهُ، فكيف تتجه الأصحية الدالّة على عدم المساواة؟... وقال أبو علي الصدفي في حاشية نسخته التي بخطّه من البخاري: «لا يظهر معناهُ من ظاهر الكتاب، وإنّما هي إشارة إلى أنَّ أبا تميلة ويونسَ المتابع له خُولِفا في سَنَد الحديث، وروايتهما أصحّ، ومخالفهما - وهو محمد بن الصّلت - رَواهُ عن فليح شَيْخهما، فخالفهما في صحابيه فقال: عن أبي هريرة»[52].

٢٤ - كتاب الزكاة

باب[53]

٢ - قال ابن حجر عند شرح حديث عائشة أنَّ بعضَ أزواج النبي ﷺ قُلْنَ للنبي ﷺ: «أيُّنا أسرعُ بكَ لُحُوقًا؟ قال: أطولكُنَّ يدًا، فأخذوا قَصبة يزرعونها فكانت سَوْدة أطولهن يدًا...»[54]: «... وقرأتُ بخط الحافظ أبي علي الصدفي: «ظاهرُ هذا اللفظ، أنَّ سَوْدة كانت أسرع، وهو خلاف المعروف عند أهل العلم، أنَّ زينب أوّل مَنْ ماتَ من الأزواج»، ثمَّ نَقَلَهُ عن مالك من روايته عن الواقدي، قال: «ويُقَوِّيه رواية عائشة بنت طلحة»[55].

٥٥ - باب العُشر فيما يُسقى من ماء السماء وبالماء الجاري...

٣ - قال ابن حجر عند قول البخاري عَقِبَ حديث ابن عمر[56]: «قال أبو عبدالله: «هذا تفسيرُ

الأوّل: لأنّه لم يُوَقِّتْ في الأوّل، يعني حديث ابن عمر: «فيما سقت السّماء العُشر»، وبَيَّنَ في هذا ووقّت، والزيادة مقبولة...». هكذا وَقَعَ في رواية أبي ذر هذا الكلام، عَقِبَ حديث ابن عمر في العَشريّ... وَجَزَم أبو علي الصّدفي بأنَّ ذِكْرَهُ عَقِبَ حديث ابن عمر من قِبَل بعضِ نُسّاخ الكِتاب انتهى»[٥٧].

٦٥ - ما يُستخرج من البحر...

٤ - قال ابنُ حجر عند قول البخاري: «وقال اللّيث...»[١٠٨]: «هكذا أوْرَدَهُ مختصرًا، وقد أوْرَدَهُ ثمَّ وَصَلَهُ في البُيوع... وَوَقع هنا في روايتنا من طريق أبي ذر مُعَلّقًا... وقرأتُ بخط الحافظ أبي علي الصدفي: «هذا الحديث رواهُ عاصم بن علي عن اللّيث، فَلَعلَّ البخاري إنّما لم يُسنده عنه، لكونه ما سَمِعَهُ منه، أو لأنّه تفرَّدَ به، فلم يوافقه عليه أحدٌ، انتهى به»[١٠٩].

٢٩ - كتاب فضائل المدينة

٣ - باب المدينة طَابَة

٥ - قال ابن حجر في شرح حديث الباب[٦٠]: «...وقرأتُ بخط أبي علي الصدفي في هامش نسخته من صحيح البخاري بخطّه: قال الحافظ: أمرُ المدينة في طِيب تُرابها وهوائها، يجده من أقام بها، ويجد لِطِيبها أقوى رائحة، ويتضاعف طيبُها فيها عن غيرها من البلاد. وكذلك العُود وسائر أنواع الطّيب»[٦١].

٣٤ - كتاب البيوع

٨٤ - باب تفسير العرايا...

٦ - قال ابن حجر عند شرح قول البخاري في الترجمة: «وقال ابنُ إدريس: العريّةُ لا تكونُ إلاّ بالكيل من التّمرِ يدًا بيد، ولا تكونُ بالجُزاف»، «ابن إدريس هذا رَجَّحَ ابنُ التين أنَّهُ عبدالله الأودي الكوفي... وجزم المِزّي في «التهذيب» بأنَّه الشّافعي... وقد جاء عن الشافعي بلفظٍ آخر قَرَأْتُهُ بخطّ أبي علي الصدفي. بهامش نسخته قال: لفظُ الشافعي: «ولا تُبتاعُ العرية بالتمر، إلاّ أنْ تُخْرَصَ العرية كما يخرص المعشر، فيقال: فيها الآن كذا وكذا من الرُّطب، فإذا يبس كان كذا وكذا، فيدفع من التمر بكيله خَرْصًا، ويقبض النّخلة بثمرها قبل أنْ يتفرَّقا، فإن تفرّقا قبل قبضها فسد»[٦٢].

٨٥ - باب بيع الثّمار قبل أن يبدو صلاحُها.

٧ - قال ابن حجر عند قول البخاري: «رواهُ علي ابن بَحر، حدّثنا حَكّام حدّثنا عنْبسة...[٦٣]»: «وعنبسة... هو ابن سعيد بن الضُّريس... وقد روى أبو داود حديث الباب، من طريق عنبسة ابن خالد عن يونس بن يزيد، وهو غيرُ هذا، وقد خَفِي هذا على أبي علي الصَّدفي، فرأيتُ بخطّه في هامش نُسخته ما نصُّه: «حديث عنبسة الذي أخرجه البخاري عن حَكّام: أخرجه الباجي من طريق أبي داود عن أحمد ابن صالح عن عنبسة، انتهى»[٦٤].

٤٩ - كتاب العتق.

٢ - باب أيُّ الرِّقاب أفضل.

٨ - قال ابنُ حجر: «قوله: «تُعِين ضائِعًا»[١٠٠]. ... وقال أبو علي الصَّدفي، ونقلتُه من خطّه: رَواهُ هشام بن عُروة بالضاد المعجمة والتّحتانيّة، والصّواب بالمُهملة والنّون كما قال الزّهري»[١٠١].

٥٣ - كتاب الصُلح.

٥ - باب إذا اصطلحوا على صُلح جور، فالصُلح مَرْدود.

٩ - قال ابن حجر: «قوله: حدّثنا يعقوب»[٦٩]: ... وقد جَزَمَ أبو علي الصّدفي بأنّه الدَّورقي»[٦٨].

٦٥ - كتاب التفسير.

١٧ - باب «لقد تاب الله على النبيّ...».

١٠ - قال ابن حجر: «وقوله هنا: «حدّثنا أحمد بن صالح حدّثني ابنُ وهب أخبرني يونس، قال أحمد وحدّثنا عَنْبسة حدَّثنا يونس»[٦٩]، مراده أنَّ أحمد بن صالح رَوَى هذا الحديث عن شيخين عن يُونس، لكن فَرَّقَهُما لاختلاف الصِّيغة، ثمَّ إنَّ ظاهره أنَّ السَّند عنهما مُتّحد، وليس كذلك، لأنَّ في رواية ابن وهب أنَّ شيخ ابن شهاب هنا هو عبدالرحمن بن كعب، كما في رواية عنبسة، وليس كذلك؛ بل هو في رواية ابن وهب عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب، كذلك أخرجه النّسائي عن سُليمان بن داود المهري عن ابن وهب، ولعلّ البخاري بَنَاهُ على أنَّ عبدالرحمن نُسب لجدّه، فتتحد الروايتان، نَبَّهَ على ذلك الحافظ أبو علي الصَدفي، فيما قرأتُهُ بخطّه بهامش نسخته»[٧٠].

٢٠ - طه ...

١١ - قال ابنُ حجر: «... وقرأتُ بخط الصَّدفي في هامش نسخته: «بَلَغَنا أنَّ موسى عليه السّلام، حين كَلَّمَهُ اللهُ قامَ على رِجْل، ورَفَع أخرى، فأنزل الله تعالى طه، أيْ طأ الأرض»[٧١].

٦٦ - سورة التحريم ...

٢ - باب تبتغي مرضاة أزواجك...

١٢ - قال ابن حجر عند شرح حديث الباب[٧١]:

«وقوله في هذه الطريق: «ثمَّ قال عمر رضي الله عنه: واللهِ إنْ كُنَّا في الجاهلية ما نعد للنّساءِ أمرًا، حتى أنزل اللهُ فيهنَّ ما أنزل»، قرأتُ بخط أبي علي الصّدفي في هامش نُسخته: قيل لا بُدَّ من اللاّم للتأكيد»[٧٢].

٧١ - سورة نوح.

١ - باب «وَدًّا ولا سُواعًا ولا يَغُوثَ ويَعوق».

١٣ - قال ابنُ حجر: «قوله: «ونَسْرٌ» أسْماءُ قومٍ صالحين من قوم نُوح» كذا لَهم، وسقط لفظ: «وَنَسْر» لغير أبي ذر، وهو أولى، وزَعَمَ بعضُ الشرّاح أنَّ قولَهُ: «ونَسْرٌ»، غلطٌ، وكذا قرأتُ بخطٍّ الصَّدفي في هامش نسخته»[٧٣].

٦٧ - كتاب النكاح.

٨٣ - باب موعظة الرجل ابنتَهُ لِحَالِ زَوْجِها.

١٤ - قال ابنُ حجر: «قولُه: «أفَتَأْمَنِينَ أنْ يغضبَ اللهُ لغضب رسول الله ﷺ، فَتَهْلكي»، ... وتقدّم في باب المعرفة من كتاب المظالم: «أفتأمنِ أنْ يغضب اللهُ لِغَضَب رسوله، فَتَهْلَكين»، قال أبو علي الصّدفي: الصّواب: «أُفَتَأْمنين»، وفي آخره: «فَتَهْلكي»[٧٤].

٥ - التعليق على النُّصوص المستخرجة:

للنّاظر في النُّصوص المستخرجة من فتح الباري أنْ تَعِنَّ لَهُ جُملةٌ من الملاحظات، نُجمل القولَ فيها على النحو الآتي:

١ - يُستفاد من النُّصوص المستخرجة أنَّ الحافظَ ابن حجر قد وَقَفَ على أصل أبي علي الصَّدفي، وباشَرَ العَملَ عليه، في أثناء شَرْحه للجامع الصّحيح. وهذا أمرٌ قد استفدناه قبلُ من كلام شمس الدين السّخاوي، بَيْد أنَّه ازداد رُسُوخًا من خلال النُّقول التي سُقْنَاها،

فالحافظ ابنُ حجر يقول في بعضها: «قرأتُ بخطّ الحافظ أبي علي الصّدفي»، أو يقول: «وقد خفي هذا على أبي علي الصّدفي، فرأيتُ بخطّه في هامش نُسخته».

ولم يكن الحافظُ ابن حجر مُجَرَّدَ مستفيدٍ من تعليقات الصَّدفي، بل كان أحيانًا ينتقد صنيعه فيها، بما قد يظهر له من رأي ونَظَر. ولقد اعترض ابن حجر على الصّدفي - في هذه النقول - في ثلاثة مواضع، أومَأنا إليها في مَوَاطِنِهَا قَبْلُ.

ويغلب على الظن أنَّ ما استفادَهُ ابنُ حجر من الصَّدفي قد أوْرَدَهُ بِحُروفه من غير تصرّف، وَيَتَعَيَّن المصيرُ إلى ذلك، إذا نَصَّ الحافظُ عليه بقوله عند تمام النّقل: «انتهى».

٢ - يُعلم من النّصوص المُستخرجة، مَوْضِعُ تعليقاتِ أبي علي الصَّدفي من نُسخته، فهذه التعليقات - وذلك هو الظنُّ بها - مُثْبتةٌ في هامش الأصل، غيرُ مُخْتَلِطَةٍ بالمتن.

٣ - يُستفاد من النّصوص المستخرجة موضوعُ تعليقات أبي علي الصّدفي، فهذه التعليقات - بالجملة - إمَّا كلامٌ في الأسانيد، أو كلامٌ على المُتون، أو كلامٌ على بعض صَنيع البُخاري في التراجم، أو كلامٌ على تصرّفات بعض نُسَّاخ الجامع الصحيح، وهي في الأحوال الأربعة المتقدمة، إمَّا استشكالٌ لأمر، واما إفادة بأمر.

٤ - يُعلم من النّصوص المُستخرجة مقامُ أبي علي الصَّدفي من العلم، ومقداره من الفَهم؛ لأنّه عُنِيَ بالجامع الصحيح روايةً ودراية، فكان حافظًا لمتونه، مُذَاكِرًا بأحاديثه. وكان مع ذلك مُتَفَقِّهًا في معانيه، عارفًا بمقاصد كتبه وأبوابه.

وبعد، فإنَّ هذا البحث يُرجى به السُّلُوُّ لبعض الوقت، حتى يخرج أصل أبي علي الصَّدفي مطبوعًا في حُلَّةٍ يَرْضى عنها أهلُ العلم، إحياءً لذكرى حافظٍ كبير طافَ المشرق والمغرب لتصحيح أصْله، في عصرٍ قَوِيَتْ فيه الهِمَمُ، وعَظُمتْ فيه العَزائمُ، فَتَفَتَّقت المَلَكاتُ عن عطاءٍ حضاري تَرَدَّد أثرُه في الأوّلين والآخرين. ●

●●●

الحواشي

١ - بكسر الفاء، وسكون الياء، وتشديد الراء المهملة وضَمِّها، هكذا ضبطه ابن فرحون في الديباج المذهّب: ١٧٤، وقال: «اسم جدّه، وهو اسمٌ أعجمي بلغة أعاجم الأندلس، ومعناه الحديد».

٢ - بحاء مُهملة مفتوحة بعدها باء مشددة مضمومة، قال ابن فرحون في الديباج المذهّب: ١٧٤: «اسمٌ مصغّر من يحيى».

٣ - الصَّدفي: بفتح أوّله وثانيه: هكذا ضَبَطَهُ المقري في أزهار الرياض: ١٥١/٣.

٤ - فهرس ابن عطية: ٩٩، والغنية: ١٢٩، وبغية الملتمس: ٣٣١/١، وسكرة: بضم السّين المُهملة، وفتح الكاف المشدّدة: مؤنث سكر، انظر: أزهار الرياض: ١٥١/٣.

٥ - الغنية: ١٢٩.

٦ - الديباج المذهّب: ١٧٣.

٧ - المتوفى سنة ٤٩٤هـ، انظر ترجمته في: الصلة: ٢١٧/١، وتذكرة الحفاظ: ١١٧٨/٣.

٨ - المتوفى سنة ٤٧٨هـ، انظر ترجمته في: الصلة: ١١٥/١، والإشراف على أعْلى شرَف: ٩٣ - ٩٥.

٩ - فهرس ابن عطية: ٩٩، والصلة: ٣٣٥/١، وأزهار الرياض: ١٥١/٣.

١٠ - الغنية: ١٢٩.

١١ - فهرس ابن عطية: ٩٩، والغنية: ١٢٩.

١٢ - الغنية: ١٢٩، والصلة: ٣٣٥/١.

١٣ - بغية الملتمس: ٣٣١/١، والصلة: ٣٣٥/١.

١٤ - الصلة: ٣٣٥/١.

١٥ - الغنية: ١٣٠، وأزهار الرياض: ١٥٢/٣.

١٦ - أزهار الرياض: ١٥٢/٣.

١٧ - المصدر السابق.

١٨ - الصلة: ٢٣٦/١، وأزهار الرياض: ١٥٢/٣.

١٩ - الغنية : ١٣١.

٢٠ - الغنية : ١٣١.

٢١ - بغية الملتمس: ٢٣١/١.

٢٢ - الصلة : ٢٣٦/١.

٢٣ - ويقال لها أيضًا: قُنْدة - بالقاف -: مدينة بالأندلس من عمل سرقسطة. وبها كانت الوقعة التي حُقَّت فيها الهزيمة على المسلمين، واستشهد فيها بعضٌ أهل العلم. وانظر: معجم البلدان: ٣١٠/٤، وأزهار الرياض: ١٥٣/٣.

٢٤ - فهرس ابن عطية: ١٠٠. والغنية: ١٣١، والصلة: ٢٣٧/١.

٢٥ - فهرس ابن عطية: ١٠١. والغُنية: ١٣٦.

٢٦ - برنامج التُّجَيْبي: ٢٦٠ - ٢٦١.

٢٧ - الغنية: ٣٤. وتذكرة الحفّاظ: ١٢٥٥/٤.

٢٨ - الديباج المذهّب: ١٧٤.

٢٩ - الصلة : ٢٣٦/١.

٣٠ - الغنية : ١٣٠.

٣١ - انظر ترجمته في معجم ابن الأبّار: ١٨.

٣٢ - ترجمته في معجم ابن الأبّار: ٥٣.

٣٣ - معجم ابن الأبّار: ٦٩ - ٧٠.

٣٤ - معجم ابن الأبّار: ٧٥.

٣٥ - معجم ابن الأبّار: ٨٨ - ٨٩.

٣٦ - معجم ابن الأبّار: ١٣٦ - ١٣٨.

٣٧ - الغنية: ٣٤. ولقد كان أبو علي الصّدفي حريصًا على إفادة القاضي عياض أتمَّ الحرص: فلقد ذكر وَلَدُ القاضي في التعريف بالقاضي عياض: ٧ - ٨ خروج أبيه إلى الصدفي، عازمًا لقاءَه بمرسية، فَوَجَدَهُ مُختفيًا، فأقامَ مدّة يُقابل كُتُبَهُ بأصولِ الحافظ أبي علي، إلى أنْ جَلَسَ الصَّدفي للتَّسميع، قال ولَدُ عياض: «حكى أبي - رحمةُ الله عليه - أنَّ القاضي أبا علي رضي الله عنه قال له: لولا أنَّ اللهَ يَسَّرَ خُروجي بِلُطْفِهِ. لكنتُ عزمتُ أنْ أُشْعِرَكَ بموضعٍ يقع عليه الاختيارُ من بلاد الأندلس، لا يُؤْيَهُ لكوني فيه. تَرحلُ إليه وأخرجُ مختفيًا إليه بأُصولي. فتَجِدُ ما ترغب، لِما كان في نفسي من تعطيل رحلتك، وإخْفاقِ رغْبَتِك».

٣٨ - انظر طائفة ممّن سمع على أبي علي الصّدفي، الجامعَ الصحيح، أو أجازَهُ به في: المعجم في أصحاب القاضي الصّدفي: ١٥٢، ١٦٦، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ٢٤٥، ٢٥٢، ٢٨٦، ٣٠١.

٣٩ - كتب النّاصري هذا سنة ١٢١١هـ. وانظر: «صحيح الإمام البخاري بخط الحافظ الصّدفي»، للدكتور عبدالهادي النّازي، مجلة دعوة الحق، العدد الثامن، السنة ١٥/١٣٩٣هـ: ٢٤.

٤٠ - القائل ابن العطّار.

٤١ - صحيح الإمام البخاري بخطّ الحافظ الصّدفي: ٢٤ - ٢٥. وفهرس الفهارس والاثبات: ٢/ ٧٠٦ - ٧٠٧.

٤٢ - صحيح الإمام البخاري بخط الحافظ الصّدفي: ٢٥.

٤٣ - فهرس الفهارس: ٧٠٨/٢، وهذه السّطور الأخيرة من كلام السّخاوي، كما مرَّ مُبيّنًا مع النّاصري.

٤٤ - الصلة : ٢٣٦/١.

٤٥ - صحيح الإمام البخاري بخط الحافظ الصّدفي: ٢٨ - ٢٩.

٤٦ - المصدر السابق: ٢٩.

٤٧ - فهرس الفهارس: ٧٠٩/٢.

٤٨ - صحيح الإمام البخاري بخط الحافظ الصّدفي: ٣١ - ٣٣.

٤٩ - المصدر السابق: ٣٣.

٥٠ - هذا الذي جَزَمَ به شيخُنا العلاّمةُ محمد ابن الأمين بوخبزة التّطواني حفظه الله، فيما كَتَبَ به إليه حيث قال: «ونُسخة ابن سُكّرة موجودة بطرابلس، أكّدَ لي هذا دكاترة ليبيُّون لقيتُهم بمكّة». قلتُ: وكانت رحلة شيخنا إلى مكّة - شَرَّفها اللهُ - سنة ١٤٢٠هـ.

وفي بعض مكتبات المغرب، نسختان خطيّتان قُوبِلَتا على أصل الصّدفي:

- الأولى: موجودة بالخزانة الملكية بالرباط برقم ٥٠٥٣ في مجلد ضخم، ذي خط أندلسي رقيق مدموج، وفيه: «بلغت المقابلة على جهد الاستطاعة. والحمد لله. وصلّى الله على سيّدنا محمد، من نسخة الصّدفي بخطّه، والتي نَسَخَ من نُسخة القاضي الباجي بخطّه...». ويُستفاد من ذلك أنَّ الصّدفي كَتَبَ بخطّه نسختين، إحداهما من أصل محمد بن علي بن محمود، وهي المشهورة. والموجودة بطرابلس، والثانية هي النّسخة التي انتُسِخَتْ منها هذه النسخة الموجودة بالخزانة الملكية.

- الثانية: موجودة بالخزانة العامّة بالرباط برقم ١٢٣٩د، وهي النسخة السّعادية، نسبةً إلى أبي عمران موسى بن سعادة الأندلسي صهر الصّدفي المتوفّى بعد سنة ٥٢٢هـ تقديرًا. والموجود من هذه النّسخة ثلاثة أسفار: الثاني والرّابع والخامس، وعن هذه النسخة كتبَ الشيخ عبدالحيّ الكتّاني كتابه الموسوم بـ: «التنويه والإشادة بمقام ورواية ابن سعادة»، ولقد طُبع بفاس سنة ١٣٤٦هـ. وانظر: مدرسة الإمام البخاري في المغرب: ١/ ٦٧ - ٦٨، و٧٤ - ٧٥.

٥١ - قاله البخاري عَقِبَ حديث جابر برقم ٩٨٦.

٥٢ - فتح الباري: ٢/ ٤٧٣ ٤٧٤. وقال ابن حجر تعليقًا على كلام الصّدفي: «قلتُ: فيكون معنى قوله: «وحديث جابر أصحّ»: أي من حديث مَنْ قال فيه عن أبي هريرة».

٥٣ - هكذا ورد هذا الباب عند الإسماعيلي، وستط أصلا من

رواية أبي ذر، قال ابن حجر: «فَعَلى روايته هو من ترجمة «فضل صدقة الصحيح...». انظر: فتح الباري: ٢٨٦/٣.

٥٤ - حديث رقم ١٤٢٠.

٥٥ - الفتح : ٢٨٦/٣، ورواية عائشة بنت طلحة عن عائشة: «فكانت أطولنا يدًا زينب: لأنّها كانت تَعْمل وتتصدّق».

٥٦ - هو حديث: «فيما سَقَت السَّماء والعُيون: أو كان عَثَريًا العُشر، وما سُقيَ بالنَّضح، نصفُ العشر، حديث رقم ١٤٨٣.

٥٧ - الفتح : ٣٤٩/٣.

٥٨ - انظر إسناد حديث أبي هريرة برقم ١٤٩٨.

٥٩ - الفتح : ٣٦٣/٢، وقال ابنُ حجر تعليقًا عن قَوْل الصَّدفي: «والأوّل بعيد، سَلَّمْنا. لكن لم ينفرد به عاصم، فقد اعترف أبو علي بذلك، فقال في آخر كلامه: «رواهُ محمد بن رمح عن اللَّيث». قلتُ: وكأنّه لم يقف على الموضع الذي وَصَلَهُ فيه البخاري عن عبدالله بن صالح، وبالله التوفيق».

٦٠ - حديث أبي حميد برقم ١٨٧٢.

٦١ - الفتح : ٨٩/٤.

٦٢ - الفتح : ٣٩١/٤.

٦٣ - انظر حديث رقم ٢١٩٣.

٦٤ - قال الحافظ ابن حجر تعليقًا على صنيع الصَدفي:

«فَظَنَّ أنّهما واحد، وليس كذلك، بل هما اثنان، وشيخهما مختلف، وليس لِعَنْبسة بن سعيد هذا في البخاري سوى هذا الموضع الموقوف بخلاف عنبسة بن خالد». وانظر الفتح: ٤/ ٣٩٥ - ٣٩٦.

٦٥ - انظر حديث رقم ٢٥١٨.

٦٦ - الفتح : ١٤٩/٥.

٦٧ - انظر إسناد حديث رقم ٢٦٩٧.

٦٨ - الفتح : ٣٠٢/٥.

٦٩ - انظر إسناد حديث رقم ٤٦٧٦.

٧٠ - الفتح : ٣٢٢/٨.

٧١ - الفتح : ٤٣٢/٨.

٧٢ - أنظر حديث رقم ٤٩١٢.

٧٣ - الفتح : ٦٥٨/٨.

٧٤ - الفتح : ٦٦٩/٨. ثمّ قال الحافظ: «ثمّ قال هذا الشارح: والصّواب: «وهي». قلت: ووقع في رواية محمد بن ثور بعد قوله: «وأمّا نَمِر فكانت لآل ذي الكلاع». قال: «ويُقال هذه أسماء قوم صالحين»، وهذا أوجَهُ الكلام وأصْوَبُهُ».

٧٥ - الفتح : ٢٨٢/٩، وانتقد ابنُ حجر صنيعَ الصّدفي وقال: «كذا قال، وليس بخطأ، لإمكان توجيهه».

المصادر والمراجع

- أزهار الرياض في أخبار عياض، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري، صندوق إحياء التراث الإسلامي بين المغرب والإمارات، د.ت.
- الإشراف على أعلى شرف، للقاسم بن عبدالله ابن الشاط، تح. إسماعيل الخطيب، تطوان المغرب، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- برنامج التّجيبي (القاسم بن يوسف السَبتي)، تح. عبدالحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨١م.
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبّي، تح. إبراهيم الإبياري، ط١، المكتبة الأندلسية، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- تذكرة الحفّاظ، لشمس الدين الذهبي، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- التعريف بالقاضي عياض، لولده أبي عبدالله محمد، تقديم وتحقيق د. محمد بن شريفة، ط٢، وزارة الأوقاف بالمغرب، ١٤٠٢هـ.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون المالكي، تح. مأمون بن محيي الدين الجنّان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.
- صحيح الإمام البخاري بخط الحافظ الصّدفي، للدكتور عبدالهادي التازي، مجلة دعوة الحق، العدد ٨، السنة ١٥، ١٩٧٢م.
- الصلة، لابن بشكوال، تح. إبراهيم الإبياري، المكتبة الأندلسية، ط١، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ١٤١٠هـ.
- الغُنية (فهرست شيوخ القاضي عياض)، تح. ماهر زهير جرّار، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر، دار الفكر، أشرف على بعضه: عبدالعزيز عبدالله بن باز، د.ت.
- فهرس ابن عطية (للقاضي عبدالحق بن عطية الأندلسي)، تح. محمد أبو الأجفان ومحمد الزّاهي، ط٢، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٣م.
- فهرس الفهارس والأثبات، لعبدالحي الكتاني، بعناية د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت.
- مدرسة الإمام البخاري في المغرب، للدكتور يوسف الكتاني، دار لسان العرب، بيروت، د.ت.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، د.ت.
- المعجم في أصحاب القاضي الصدفي، لابن الأبّار، تح. إبراهيم الأبياري، ضمن المكتبة الأندلسية، ط١، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.